

مبادئ المحاسبة المالية (1)

د. عبد الستار الظاهر

(لا يسمح بتلخيص هذه الأملية أو إعادة نسخها وإصدارها بدون موافقة المؤلف)

العام الدراسي 2018/2019

المحاضرة الأولى

الإطار العام للمحاسبة

أولاً – التطور التاريخي للمحاسبة

تعتبر المحاسبة لغة التعامل ولغة الحياة الاقتصادية والمالية لأنها تعتبر لغة المال والاعمال فهي معنية بتسجيل الاحداث الاقتصادية والمالية بلغة الارقام.

ظهرت بوادر المحاسبة لدى الفراعنة (5000 ق م) وكانت مقتصرة على العد والقياس لثروات الأشخاص والحكام واثبات المديونية والدائنية (ما للشخص وما عليه من ديون)

في ظل الإسلام تطورت تطبيقات المحاسبة وبخاصة في عهد عمر بن الخطاب الذي أنشأ بيت المال وأمر بضبط حساباته كما نشأت الدواوين وتطورت في عهد الأمويين .

وبقيت المحاسبة مقتصرة على حصر الأملاك وتسجيل إيرادات ونفقات مزارع الإقطاعيين وكذلك تسجيل الديون في المعاملات التجارية إلى بدايات القرن الرابع عشر.

أول من وضع أسس المحاسبة المالية وفق القيد المزدوج هو الايطالي " لوقا باتشيلو" (Luca Paciolo) في كتاب نشر في البندقية عام 1494

ومن ثم تطورت المحاسبة بشكل سريع أثناء وبعد الثورة الصناعية وخاصة بعد ظهور الشركات الكبرى وتعددت فروعها وأصبح لها قواعد وأصول ومبادئ ومعايير وبذلك بدأت تتبلور كعلم من العلوم الاجتماعية.

ثانياً – مفهوم المحاسبة

هي نظام يختص بتحليل، وتسجيل، وتبويب، وتلخيص وتفسير العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة "

أو : هي علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكّن المنشأة من تحديد إيراداتها و تكلفة الحصول على هذه الإيرادات ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة و بيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

ثالثاً – أهداف المحاسبة ووظائفها:

- 1) القياس الكمي والنقدي للعمليات المالية من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص هذه العمليات في السجلات والدفاتر
 - 2) تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة من خلال مقابلة إيرادات فترة معينة بنفقاتها.
 - 3) بيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية بتاريخ معين (إعداد الميزانية)
 - 4) دراسة وتحليل النتائج وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات ذات الصلة.
- يمكن تلخيص أنشطة المحاسبة الرئيسية في تحديد الاحداث الاقتصادية الخاصة بالمنشأة ما ثم تسجيلها وتوصيل هذه المخرجات إلى الأطراف المهتمة بتلك المعلومات وذلك وفق المراحل الآتية:

المرحلة الأولى	تحديد (تحديد الاحداث الاقتصادية)	وتتضمن تحديد وتعريف الاحداث الاقتصادية التي لها علاقة بمجال النشاط فعلى سبيل المثال: قيام المنشأة بشراء بضاعة من شركة أخرى يعد حدثاً اقتصادياً وكذلك سداد المنشأة قيمة البضاعة لاحقاً يعتبر حدثاً اقتصادياً يمكن قياسه بموضوعية.
المرحلة الثانية	تسجيل وتبويب وتلخيص الاحداث الاقتصادية	بعد قيام المنشأة بشراء البضاعة تأتي المرحلة الثانية وهي قيام المنشأة بتسجيل هذه الاحداث في دفاترها بالعملة المحلية بشكل منتظم من أجل الاحتفاظ بمعلومات مالية تاريخية عن تلك الأحداث مع تبويبها بالشكل المناسب.
المرحلة الثالثة	توصيل (إعداد التقارير المالية)	وتتمثل في توصيل المعلومات التي تم تسجيلها وتبويبها وبيان نتيجة أعمال المنشأة (ربح أو خسارة) إلى المهتمين عن طريق التقارير المالية وتتسم التقارير بأنها مختصر وملخص بطريقة فنية يعرض أثر جميع ما تم تسجيله خلال مدة محددة أو تاريخ محدد

رابعاً – فروع المحاسبة

1- المحاسبة المالية : *Financial Accounting*

وتهتم بتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل العمليات الاقتصادية الخاصة بالوحدة الاقتصادية لتحديد نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة ومعرفة مركزها المالي في نهاية فترة معينة (وهي موضوع البحث في هذا المقرر).

2- محاسبة التكاليف : *Cost Accounting*

تهتم بتحديد تكلفة المنتج من خلال تحليل العناصر المكونة للتكلفة (مواد، أجور، مصاريف أخرى) وتقديمها للإدارة على صورة قوائم وتقارير لتمكينها من إيقاع الرقابة على عناصر التكاليف وترشيدها.

3- المحاسبة الإدارية : *Managerial Accounting*

تهتم بتوفير المعلومات الملائمة لأغراض الإدارة في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية.

4- المحاسبة الحكومية : *Governmental Accounting*

تختص بتصميم النظم المحاسبية الخاصة بالوحدات الحكومية فتحدد المبادئ والأساليب والإجراءات لقياس وتقييم نشاط هذه الوحدات التي ترتبط حساباتها بالموازنة العامة للدولة (مؤسسات حكومية، هيئات عامة، وزارات،)، كما تحدد الأسس والمبادئ التي تحكم إعداد الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها بهدف ترشيد الإنفاق وزيادة فعالية الخدمات التي تقدمها الدولة.

5- المحاسبة الضريبية : *Tax Accounting*

تختص بتحديد عناصر الإيرادات والمصروفات المقبولة ضريبياً وذلك لتحديد الربح الخاضع للضريبة طبقاً للقوانين والتشريعات الضريبية المعمول بها

6- المحاسبة القومية : *National Accounting*

وتختص بقياس الناتج القومي والدخل القومي ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في هذا الناتج والعلاقة بين هذه القطاعات كما توفر المبادئ والأسس والإجراءات اللازمة لإعداد الحسابات القومية الختامية والميزان التجاري وميزان المدفوعات (...)

7- تدقيق (مراجعة) الحسابات : *Auditing*

تتضمن المبادئ التي تحكم إجراءات فحص السجلات والدفاتر المحاسبية للمنشأة للتحقق من صحة القوائم المالية الختامية (قائمة الدخل والميزانية الختامية) ومدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمنشأة .

خامساً: الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية

تبنى المحاسبة على مجموعة من الفروض والمبادئ التي تنظم وتضبط العمل المحاسبي في جميع الوحدات الاقتصادية

الفروض المحاسبية :

1- فرض الشخصية المعنوية للمشروع

وبعد إتمام عملية تسجيل المنشأة في سجل الصناعة والتجارة (عرب التجارة والصناعة) يصبح للمنشأة الاقتصادية شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكيها مما يعني فصل ذمة المنشأة عن ذمة مالكيها بحيث يصبح للمنشأة كافة حقوق مزاولة أعمالها التجارية كالبيع والشراء وحق التقاضي وتصبح كأنها شخص طبيعي كامل الأهلية.

2- فرض الاستمرارية:

ويعني أن المنشأة مستمرة في حياتها إلى أمد غير محدد وعليه فإن عمرها غير مرتبط بعمر أصحابها، إلا إذا حدد عمرها في عقد تأسيسها أو ظهرت قرائن موضوعية تخالف ذلك كتصفية المنشأة أو إفلاسها أو إعادة تنظيمها

3- فرض وحدة القياس النقدي :

ويعني وجود وحدة قياس لجميع العمليات والأنشطة القابلة للقياس مما يمكن من إجراء العمليات الحسابية والمقارنات ووحدة القياس تكون عادة النقد الوطني (الليرة السورية في سوريا) ويفترض ثبات قوتها الشرائية.

4- فرض الدورية (أو الفترة المحاسبية)

يقوم هذا الفرض على القياس الدوري للربح والمركز المالي في نهاية كل دورة محاسبية والتي عادة ما تكون سنة ميلادية واحدة تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31 من كل عام.

وفيما يلي توضيح للفروض المحاسبية مع أهدافها

فرض الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع	فرض الاستمرارية	فرض ثبات وحدة النقد	فرض الدورية (الفترة المحاسبية)
إن المشروع وحدة محاسبية قانونية مستقلة بحد ذاتها وله شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب المشروع. وبالتالي ضرورة فصل أموال المشروع المستثمرة من قبل صاحب المشروع عن أمواله الخاصة الأخرى خارج المشروع.	المشروع قائم ومستمر إلى مدة زمنية غير محددة، في نشاطه لتحقيق أهدافه وتحصيل حقوقه و الوفاء بالتزاماته مالم تطرأ عليه ظروف استثنائية تؤدي لإفلاسه أو تصفيته. إن عمر المشروع أطول من أعمار ملاكه وأطول من أعمار اصوله الإنتاجية	وجود قاسم مشترك كوحدة النقد لقياس الأثر الذي يمكن التوصل إليه عن الأنشطة المالية للمشروع. وحدة النقد ثابتة لا يمكن أن تتغير بمرور المدة أو تغير الأوضاع الاقتصادية. إلا إن هذا الفرض غير واقعي في حالات التضخم وارتفاع الأسعار، فقيمة وحدة النقد تتغير بمرور الزمن	يتم تقسيم حياة المشروع إلى عدة فترات مالية متساوية بحيث تسهل عملية معرفة واستخلاص نتائج أعماله، ومن المتعارف عليه أن تكون الفترة المالية سنة مالية (12 شهر) بدءاً من 1/1 حتى 12/31 بحيث يمكن قياس مدى كفاءة إدارة المشروع ومدى النجاح و النمو الذي حققه خلال الفترة المالية
الهدف: يحدد المشروع أرباحه أو خسارته ومركزه المالي بصورة منفصلة عن صاحب المشروع، الذي قد يملك أكثر من مشروع وبالتالي كل مشروع له شخصية معنوية مستقلة عن الآخر وعن صاحب المشروع	الهدف: تقسيم بنود الميزانية إلى بنود متداولة و أخرى طويلة الأجل، وهذا الفرض يعزز ثقة الأطراف المتعاملة مع المشروع (كالدائنين والزملاء والمصارف.....)	الهدف: الاعتراف والقياس للأحداث الاقتصادية للمشروع إذ لا بد من وحدة قياس نقدية للعمليات بحيث تمكن المشروع من إجراء المقارنات بين السنوات لتقييم أداء المشروع.	الهدف: معرفة ما حققه المشروع من ربح أو خسارة خاصة في حال وجود أكثر من شريك بالمشروع فمن العدالة بيان نتائج كل عام مستقل عن بقية الأعوام، كما أن الدوائر المالية تطلب نتائج أعمال كل فترة مالية مستقلة لفرض الضرائب.

أ- المبادئ المحاسبية Accounting Principles

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ. وعليه يمكن القول أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي مجموعة قواعد عريضة تم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي وذلك للقيام بعملية القياس المحاسبي وعملية تسجيل العمليات المالية واعداد القوائم المالية.

تقوم المحاسبة على عدد من المبادئ نذكر منها المبادئ الرئيسية الآتية

- 1) مبدأ التكلفة التاريخية: ويعني اعتماد القيم التاريخية في قياس عناصر القوائم المالية، فالتكلفة التاريخية لأي أصل هي تكلفته بتاريخ شرائه أو اقتنائه مضافاً إليه جميع المصاريف التي أنفقت عليه.
- 2) مبدأ تحقق الإيراد: يتحقق الإيراد بالبيع، سواء كان البيع نقداً أم بالأجل (على الحساب) ويقاس بالنقد
- 3) مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات: لتحديد نتيجة الأعمال للسنة المالية من ربح أو خسارة، يتوجب مقابلة المصروفات التي تخص هذه السنة بالإيرادات المتحققة خلالها.
- 4) مبدأ الإفصاح التام: ويقصد بالإفصاح التام أن تعد القوائم المالية بحيث تفصح عن جميع الحقائق التي تجعل هذه القوائم تعبر بعدالة ووضوح عن الوضع المالي للمنشأة، وبمعنى آخر عدم إخفاء أي معلومة تجعل القوائم المالية مضللة.
- 5) هناك مجموعة أخرى من المبادئ المحاسبية تسعى إلى توفير خصائص أو سمات في القوائم المالية و تعظم المنفعة منها لمستخدمي تلك القوائم منها :

- **مبدأ الموضوعية** : ويعني الأخذ بجميع الحقائق و فحص هذه الحقائق و تقديم الاثباتات و المستندات لصحة العمليات المالية للوصول إلى معلومات مالية صحيحة و موثوقة. وأن تكون البيانات المالية قائمة على أسس موضوعية و خالية من الأحكام الشخصية (الحيادية في القياس) بحيث يمكن الحصول على نفس النتائج فيما لو قام محاسب آخر بإعادة عملية القياس .
- **مبدأ الثبات في اتباع النسق**: ويعني اتباع نفس الإجراءات و المعالجات المحاسبية على الاحداث المالية المماثلة في المشروع من فترة لأخرى لضمان القابلية للمقارنة للقوائم المالية بين الفترات المالية المختلفة.
- و الثبات ليس ثباتاً مطلقاً قيمته يمكن تغييره المعالجة المحاسبية إذا كان التغيير يحقق فائدة أكبر في تمثيل القوائم المالية و نتيجة أعمال المشروع و بالتالي لا بد من الإفصاح عن أسباب هذا التغيير و مبررات و أثره على نتائج الاعمال.
- **مبدأ (سياسة) الحيطة و الحذر (التحفظ المحاسبي)**
الحذر : لا يتم الاعتراف بالأرباح إلا عند تحققها
الحيطة : الاعتراف بالخسائر المتحققة و التحوط للخسائر المتوقعة.
بمعنى تأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين تحققها و تعجيل الاعتراف بالخسائر المحققة و الخسائر المتوقعة.

سادساً: المصطلحات الأساسية في المحاسبة

- 1- **الوحدة المحاسبية** : هي المنشأة (أو المشروع) مهما كانت طبيعة نشاطها – صناعياً ، تجارياً ، زراعياً ، أو خدمياً – و سواء كانت منشأة فردية أو شركة
- 2- **الميزانية (قائمة المركز المالي)**:
هي قائمة مؤلفة من جانبين تعرض الأصول (الموجودات) التي تمتلكها المنشأة الاقتصادية في الجانب الأيمن و الخصوم (حقوق الملكية و الالتزامات) في الجانب الأيسر و ذلك في لحظة محددة، و تمثل الأصول استثمارات المنشأة بأنواعها و تمثل الخصوم مصادر تمويلها، و تقوم الميزانية على أساس توازن طرفيها و منه تكون معادلة الميزانية :
الأصول = الخصوم
أو **الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات**
أو **حقوق الملكية = الأصول - الالتزامات**
- ⊖ **الأصول (الموجودات)**: هي موارد (ممتلكات) المنشأة المستخدمة في نشاطها و التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق منافع مستقبلية و تقسم الأصول إلى **ثلاثة أنواع**:
1- **الأصول الثابتة (غير المتداولة)** : وهي كل ما تشتريه المنشأة بغرض استخدامه في العملية الإنتاجية و ليس بغرض البيع و تتميز هذه الأصول بضخامة مبالغها و طول عمرها الإنتاجي أي يستفاد منها المشروع لعدة سنوات و من الأمثلة عليها:
✓ أصول ثابتة حقيقية ملموسة : كالأراضي و المباني و العقارات و الآلات و السيارات و الأثاث
✓ أصول ثابتة معنوية (غير ملموسة): شهرة المحل ، حق الإمتياز ، براءة الإختراع ، حقوق التأليف
- 2- **الأصول المتداولة** : وهي كل ماتقتنيه المنشأة بغرض إعادة البيع و تحويلها إلى نقدية خلال دورة النشاط العادي للمنشأة أو خلال سنة واحدة بمعن أنها الأصول التي تدر منافع على المنشأة خلال فترة مالية واحدة مثل : البضاعة و المدينون و أوراق القبض (كمبيالات)، و الأوراق المالية (الأسهم و السندات) و البنود شبه النقدية
- 3- **الأموال الجاهزة**: وهي النقدية الموجودة في صندوق المنشأة و الموجودة بالمصرف (حساب المنشأة الجاري بالمصرف)
- ⊖ **الخصوم (المطالب)**: هي الالتزامات و الديون المترتبة على المنشأة و الناتجة عن ممارسة نشاطها و تتألف من:
أ - حقوق الملكية : (أي حق المالكين في المنشأة) وهي مجموعة الأموال التي يستثمرها المالكون على شكل رأس المال في بداية حياة المشروع و تشمل رأس المال (ما قدمه صاحب المنشأة) إضافة إلى الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة.
- ب - الالتزامات** : وهي الديون المترتبة على المنشأة تجاه الغير (الدائنون و أوراق الدفع و القروض)

وتأخذ الميزانية العمومية الشكل التالي

كلي	جزئي	الأصول (الموجودات)	كلي	جزئي	الخصوم (المطالب)
xxxx		<u>الأصول غير المتداولة (الثابتة)</u>	xxxx		<u>حقوق الملكية</u>
		<u>أصول ثابتة حقيقية ملموسة</u>			رأس المال
	xxx	الأراضي		xxx	+ الأرباح الصافية
	xxx	المباني		(xx)	أو - الخسائر الصافية
	xxx	الألات والتجهيزات		(xx)	- المسحوبات الشخصية
	xxx	الأثاث			
	xxx	السيارات			
		<u>الأصول الثابتة المعنوية غير ملموسة</u>			
	xxx	براءة اختراع			
	xxx	شهرة المحل			
	xxx	حق الإمتياز			
		<u>الأصول المتداولة</u>	xxxx		<u>الإلتزامات الأخرى</u>
	xxx	البضاعة		xxx	القروض
	xxx	الزبائن (المدينون)		xxx	الموردون (الدائنون)
	xxx	أوراق القبض		xxx	أوراق الدفع
	xxx	الأوراق المالية		xxx	المصرف سحب عالمكشوف
	xxx	الشيكات			
		<u>الأموال الجاهزة</u>			
	xxx	الصندوق			
	xxx	المصرف / حساب جاري			
	xxx	المصرف / ودائع			
		<u>مجموع الاصول</u>	xxxx		<u>مجموع الخصوم</u>

ملاحظة : تمثل الخصوم مصادر الأموال اللازمة للمشروع، بينما تمثل الأصول أوجه الاستخدام لتلك الأموال.

- ما هو الفرق بين الميزانية عن الموازنة؟؟
- الميزانية العمومية : تعبر عن أرقام فعلية عن فترة مالية سابقة تتضمن أصول وخصوم المنشأة وتعد كل سنة أو 6 أشهر وتعكس عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة في لحظة زمنية محددة.
- بينما الموازنة تعبر عن أرقام تقديرية أو متوقعة لخطوة مستقبلية للمنشأة وتعد لأغراض الرقابة أو توقع حجم المبيعات أو حجم الانفاق للمصروفات.

- المصروفات : هي التدفقات النقدية الخارجة من المنشأة والتي تنشأ من نشاطها الجاري خلال الدورة المحاسبية مثال (رواتب العمال، مصاريف الكهرباء والمياه والهاتف، إيجار المحل، مصاريف الدعاية والإعلان الخ)
- الإيرادات : هي التدفقات الداخلة إلى المنشأة خلال الدورة المحاسبية مثال (إيراد عقار مؤجر للغير، أرباح الأسهم ، فوائد دائنة مصرفية الخ)
- قائمة الدخل : هي قائمة تبين نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة بمقابلة الإيرادات المحققة مع المصروفات.

فإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات كانت النتيجة ربح
وأما إذا كانت المصروفات أكبر من الإيرادات فالنتيجة خسارة